# تحرك عاجل

## إطلاق سراح أحد الناشطين بكفالة انتظاراً لمحاكمته غير العادلة

**في 9 يناير/ كانون الثاني، أطلق سراح ناشط حقوق الإنسان البحريني حسين جواد بكفالة، لكنه مازال ينتظر محاكمته في تهم تتعلق بمجرد ممارسته لحقه في حرية التعبير.**

**حسين جواد،** رئيس المنظمة البحرينية الأوربية لحقوق الإنسان، أطلق سراحه من سجن الحوض الجاف بكفالة مقدارها 100 دينار بحريني (265 دولاراً أمريكياً)، وذلك بعد إلقاء القبض عليه ب46 يوماً. ووجهت إليه ضمن اتهامات أخرى، تهمة " التحريض على كراهية النظام". وهو يواجه الأن محاكمة لكن لم يتحدد لانعقادها موعد بعد.

في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني ألقي القبض على حسين جواد بسبب خطاب ألقاه في إحدى التظاهرات في العاصمة المنامة في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي اليوم التالي مثل أمام النائب العام الذي أمر باعتقاله 15 يوماً على ذمة التحقيق، وإيداعه في سجن الحوض الجاف بالمنامة. وفي خطابه أهاب حسين جواد بالشعب البحريني كي يطالب بحقوقه، سلمياً ودونما خوف، كما انتقد بحرارة السلطات. وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على شريط فيديو لهذا الخطاب وهي لا تعتقد أنه احتوى على أي تحريض على العنف. وفي 8 ديسمبر/ كانون الأول اقتيد إلى قسم شرطة النعيم، شمال غرب المنامة، لاستجوابه ومنع من الاتصال بمحاميه. ثم أخبر بأنه سوف يحقق معه في اتهامات جديدة من بينها " إهانة الملك" و "انتقاد مؤسسة وطنية". والاتهامات بها علاقة بخطاب آخر ألقاه في اعتصام جرى في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني أثناء احتفالات الشيعة بذكرى عاشوراء. ولم يتسلم المحامي عن حسين جواد أي وثائق تتعلق بهذه الاتهامات الجديدة، التي جعلت النائب العام يمد اعتقاله لفترة 30 يوماً في 10 ديسمبر/ كانون الأول. ولم يجري استجوابه قط حول هذه الاتهامات الجديدة.
وأثناء اعتقاله قام حسين جواد بتوثيق مالا يقل عن 800 حالة لسجناء آخرين معتقلين معه في سجن الحوض الجاف وكذلك أحوال سجنهم. وقد شكر منظمة العفو الدولية على دعمها قائلاً: " كلما زارتني زوجتي وأخبرتني عن موقف منظمة العفو الدولية من حالتي، كانت حالتي المعنوية ترتفع."

.

**نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العربية أو الانجليزية أو بلغتكم:**

- لمناشدة السلطات أن تسقط الاتهامات الموجهة إلى حسين جواد لأنها تتعلق بمجرد ممارسته المشروعة لحقه في حرية التعبير؛
- لحثها على احترام وحماية الحق في حرية التعبير والتجمع والتكفل بتمكين جميع منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عنها من أداء عملهم دون معوقات أو استفزاز أو تحرش.

**نرجو إرسال مناشداتكم قبل 25 فبراير/ شباط 2014 إلى:**

الملك
الشيخ حمد بن عيسى الخليفة
ديوان جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+ ( كرر المحاولة)
**صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة**

وزير الداخلية
**الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة**
وزارة الداخلية
ص. ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس: 973+ 1723 2661
تويتر: @moi_Bahrain
**صيغة المخاطبة: معالي الوزير**
كما ترسل نسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
**الشيخ خالد بن علي بن عبد الله الخليفة**
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس:1284 1753 973+
البريدminister@justice.gov.bh الالكتروني
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
**صيغة المخاطبة: معالي الوزير**

**كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:**

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل: 318/13

لمزيد من المعلومات: http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/058/2013/en

# تحرك عاجل

## إطلاق سراح أحد الناشطين بكفالة انتظاراً لمحاكمته غير العادلة

**معلومات إضافية**
حسين جواد هو ابن محمد حسين جواد، الذي يمضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً في سجن جو من بين 13 سجيناً من نشطاء المعارضة. و قد قبض على حسين جواد في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني بينما كان داخل قسم شرطة الوسطى في جنوب العاصمة المنامة وكان عندئذ يقدم شكوى ضد جريدة يومية بحرينية وضد منظمة ذات صلات قوية بالسلطات لتشويههما سمعته. فقد نشؤا أسماء وصور 18 بحرينيا من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين، وزعما – ضمن أمور أخرى- أنهم كانوا مسؤولين عن "انتهاكات حقوق الإنسان" و " عمليات إرهابية" في البلاد، وطالبا بمعاقبتهم. وجاءت تصرفاتهما فيما يبدو رداً على على الحملة التي شنتها المنظمة البحرينية الأوربية لحقوق الإنسان تحت عنوان " أنهوا الإفلات من العقوبة في البحرين"، التي استمرت من 1 إلى 23 نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي أثناء الحملة نشرت لجنة البحرين لحقوق الإنسان أسماء الأشخاص التي تراهم مسؤولين عن، أو متورطين في، انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في البلاد.
اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث البحرين، التي تشكلت بموجب الأمر الملكي الصادر في 29 يونيو/ حزيران2011، قد كلفت بالتحقيق في، وإعداد تقرير عن، انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ذات الصلة باحتجاجات 2011. وعند صدور تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، ألزمت الحكومة نفسها علانية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وقد ذكر التقرير رد فعل الحكومة على الاحتجاجات الجماهيرية ووثق انتهاكات حقوق الإنسان واسعة المدى. ومن بين هذه التوصيات، مطالبة التقرير للحكومة بمحاسبة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل التعذيب والاستخدام المفرط للقوة وأن تجري تحقيقات مستقلة في ادعاءات التعذيب.
لكن بعد انقضاء عامين تقريباً على تقرير اللجنة، فإن الحكومة تقاعست في تنفيذ توصياته الأساسية.
ومازال سجناء الرأي وراء القضبان ، ومن بينهم بعض المعتقلين أثناء الاحتجاجات، ومازالت حقوق حرية التعبير والتجمع والتجمهر مقموعة، واعتقل المزيد من الأفراد لمجرد اجترائهم على التعبير عن آرائهم، سواء عن طريق التويتر أو المسيرات السلمية. و يبدو أن المحاكم البحرينية مهتمة باتباع خط الحكومة أكثر من اهتمامها بتقديم علاج فعال للبحرينيين أو التأكيد على سيادة القانون.
إن إنشاء اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث البحرين وتقريرها اعتبرا مبادرة تمهيدية، لكن عدم رغبة الحكومة في تطبيق التوصيات الأساسية للتقرير بشأن المحاسبة قد أخل بالوعد بإصلاح فعلي؛ وهذا التقاعس يشمل: فشلها في إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة في إدعاءات التعذيب وسائر صنوف المعاملة السيئة؛ والاستخدام المفرط للقوة؛ والملاحقة القضائية لجميع من أصدروا الأوامر بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، لمزيد من المعلومات انظر: *وضع الإصلاح على الرف، وإطلاق يد الظلم،*
*(Index: MDE 11/062/2012)* نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.
http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en

وفي 28 يوليو/ تموز 2013، عقد البرلمان البحريني جلسة غير عادية، أصدر بعدها 22 توصية رفعها إلى الملك الشيخ حمد بن عيسى

آل خليفة. وشددت التوصيات من العقوبات التي وضعها قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006. وعقب ذلك بأيام قليلة، أصدر الملك عدة

مراسيم تزيد من تقييد حق حرية التعبير، من بين ذلك منع كل الاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات العامة في المنامة لأجل غير

مسمى و إعطاء قوات الأمن سلطات إضافية هائلة.

وفي 9 سبتمبر/ أيلول أصدرت 47 دولة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بياناً مشتركاً أعربت فيه عن مخاوفها العميقة من

انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في البحرين.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: MDE 11/004/2014 البحرين
التاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 2014